تعليم التاريخ الاقتصادي والاجتماعي اللبناني والمشرقي: مساهمة في إرساء وحدة مجتمعية تقر بالتنوع وتثمنه- تجارب شخصية

بطرس لبكي(*)

ملخص: إنّ تعليم التاريخ الاقتصادي والاجتماعي اللبناني والمشرقي يسهم في تبريد الاحتقان الطائفي في أذهان الدارسين وتنقية التصورات المسبقة الشائعة. والاقتصاد يربط كل الناس: البيع والشراء والإنتاج وتوزيع الثروة مهما كانت دياناتهم وانتماءاتهم الدينية والإتنية على أرض معينة هي عمليات يتعاون فيها الجميع. التاريخ الاقتصادي والاجتماعي يريك تنظيم المجتمع اقتصادياً وسياسياً، في الريف (نظام المقاطعجية والولاة والسلطان)، في المدن، نظام الطوائف المهنية (corporations) وشيوخ الطوائف المهنية، وأن تعليم التاريخ الاقتصادي والاجتماعي اللبناني والمشرقي يساهم في إرساء وحدة مجتمعية تقبل بالتنوع وتثمنه: ١) لأن هذا الجانب من التاريخ يسلط الضوء على التعاون المديد بين الأهالي مهما كانت انتماءاتهم الدينية والإثنية والقبلية في إنتاج وتوزيع واستعمال الثروة. ويسلط الضوء على تنظيم هذه العمليات في المجتمع وعلاقتها بالنظام السياسي. وهذا الجانب من التاريخ يشير إلى أن فترات الصراعات بين الطوائف كانت وجيزة وفترات العيش المشترك السلمي كانت القاعدة، ٢) لأن هذا الجانب من التاريخ يسلط الضوء على وحدة الثقافة وتنوعها في كل المجالات، ومعايشة السكان «للوحدة - التنوع»: المتأتي من الأديان، أو من اللغات، أو من المناطق أو من التنظيم المجتمعي: (طوائف مهنية، في المدن، عشائر في الأرياف)، أو من تأثير ثقافات مجاورة: تركية، فارسية، يونانية، هندية. ويسمح لنا أن نرى كيف كان جدودنا يعيشون هذا التنوع ضمن وحدة الثقافة العربية المشرقية.

(*) أمين عام المؤسسة اللبنانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. البريد الالكتروني: boutros.labaki@gmail.com.

توطئة

أهم ما يعلق في ذهن اللبنانيين من تاريخهم مرتبط بتاريخ الصراعات بين الطوائف والمناطق على تملك هذا التاريخ وإبراز دورها فيه وتجميله. لذلك فهناك عدة تيارات في التأريخ للبنان لها غالباً لون طائفة ومنطقة المؤرخ.

ومع بروز دولة لبنان الكبير والجمهورية اللبنانية المستقلة وتطويرهما للتعليم الرسمي ظهرت تدريجياً وخاصة بعد حروب (١٩٧٥-١٩٩٠) قضية الكتاب الموحد للتاريخ كأداة في توحيد رؤية اللبنانيين إلى ماضيهم أي إلى ذاتهم وهويتهم. وبذلت جهود في تسعينات القرن العشرين بعد نهاية الحروب في داخل لبنان للوصول إلى كتاب موحد لتاريخ لبنان ونظمت اجتماعات ومؤتمر ولجان متابعة. لكن هذه الجهود أخفقت بسبب الخلافات بين كتبة كتب التاريخ المدرسية حول تسمية ووصف وتحليل وتفسير مراحل مفصلية من تاريخه سنفصلها فيما بعد.

لبنان ليس الدولة الوحيدة التي تواجه هذه المشكلة. فأكثرية دول العالم تعاني منها. اذ في كل دول العالم تنوع سياسي و/أو ديني و/أو قومي و/أو اثني، الخ. . . وكل مجموعة سياسية أو دينية و/أو إثنية و/أو قومية لها قراءتها للتاريخ وتفسيرها للتاريخ. وسأعطي أمثلة عديدة على ذلك لإبراز شيوع مشكلة الكتاب الموحد للتاريخ وبشكل أعم الرواية الموحدة للتاريخ.

ففي فرنسا، البلد الذي له تأثير ثقافي وتعليمي مهم في لبنان، لا ينظر المؤرخون ذوو الاتجاهات السياسية أو الفكرية أو الدينية المختلفة إلى تاريخ فرنسا بنفس الطريقة في مواضيع عديدة: تقييم مرحلة نزع الإستعمار الفرنسي ١٩٤٥-١٩٦٢، تقييم الحرب العالمية الثانية، تقييم الثورة الفرنسية وحتى تقييم الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستنت.

والوضع مماثل بالنسبة لألمانيا، مثلاً، حيث لا ينظر المؤرخ البروتستنتي والمؤرخ الكاثوليكي إلى الوحدة الألمانية التي تحققت بانتصار بروسيا البروتستنتية على النمسا الكاثوليكية في معركة "Sadowa" عام ١٨٦٦ بنفس النظرة. فالوحدة الألمانية تحققت من خلال قهر البروتستنت للكاثوليك بعد عام ١٨٦٦ وخاصة بعد عام ١٨٧١. وبقي الوضع الدوني للكاثوليك في المانيا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

وكذلك في الولايات المتحدة: فالمؤرخون الشماليون والجنوبيون قد لا يصفون الحرب الأهلية الأميركية في سبعينات القرن التاسع عشر بنفس الطريقة. حيث انتصر

الشماليون على انفصال الجنوبيين. وكذلك لو كتب الهنود الحمر الأميركيون تاريخ الولايات المتحدة الذي هو بالنسبة للأميركيين البيض تاريخ الزحف نحو الغرب بينما هو بالنسبة لسكان البلاد الأصليين الهنود الحمر تاريخ تهجيرهم وإبادتهم. والأمر مماثل بالنسبة للأميركيين الزنوج ذوي الأصول الأفريقية الذين استقدموا كرقيق للعمل في المزارع الأميركية.

ويمكن استعراض أمثلة مماثلة في كل أميركا الشمالية واللاتينية بين تاريخ المتحدرين من المستعمرين الإسبان والبرتغاليين وتاريخ سكان البلاد الأصليين من الأزتيك والأنكا والأقوام الهندية الأخرى وكذلك الزنوج المستوردين كرق إلى منطقة الكاريبي والبرازيل وكولومبيا.

وكذلك في أفريقيا الجنوبية والعديد من بلدان آسيا حيث هناك تنوع إثني أو ديني: إيران وتركيا وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، والهند، وباكستان، وبنغلادش، والصين وماليزيا، وأندونيسيا وبورما، وأستراليا، وتايلاند، وفيتنام، وكامبوديا، ونيوزيلندا، وغينيا الجديدة وغيرها. والأمر شبيه في العديد من الدول الأوروبية كإسبانيا وإيطاليا ودول أوروبا الشرقية: يوغسلافيا السابقة، وسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا وغيرها.

لِنَعُد إلى بيئتنا العربية: فالعرب والأمازيغ قد لا يكتبون تاريخ المغرب أو الجزائر بنفس الطريقة. كذلك القبطي والمسلم في مصر والشرق - أردني والفلسطيني في الأردن، والنجدي والحجازي وأهل المنطقة الشرقية في السعودية والزيدي والشافعي والشمالي والجنوبي في اليمن. وكذلك الأمر بالنسبة للكردي والشيعي والسني في العراق، وفي تركيا حيث لن يكتب الكردي السني أو «الكيزيلباش» التركي، التاريخ كما يكتبه التركي السني، الخ. . . .

هدف كل هذا السرد هو لتأكيد أنه لا يوجد كتاب تاريخ موحد إلا في الأنظمة التوتاليتارية حيث يسعى الفريق الحاكم لفرض نظرته إلى التاريخ عبر الكتاب الموحد. ولا ينجح غالباً لأن تأثير الأسرة والمحيط المباشر للتلميذ على تكوين ثقافته أهم بكثير من تأثير المدرسة كما تشير إلى ذلك العديد من دراسات علم الاجتماع التربوي الحقلية.

لذلك فلسنا في لبنان الوحيدين الذين يواجهون هذه المسألة. وهذا لا يعني أنه لا يجب أن يبذل جهد موضوعي وعلمي مستقى من مصادركل المجموعات ومقارنتها للأصول المختلفة والمتنوعة إلى حد أدنى من الرواية التاريخية الواحدة كما يفعل الباحثون عن حقيقة جريمة أو جناية أو جنحة.

أولاً: ما هي نقاط الخلاف الرئيسية في تعليم تاريخ لبنان التي هي عديدة وتنطلق غالباً من الانتماء الطائفي و/أو المذهبي و/أو الإقليمي و/أو الطبقي و/أو العائلي أحياناً

إن أهم المسائل والفترات الخلافية هي في تصوري:

الهوية. هل نحن فينيقيون أم عرب أم سوريون أم غير ذلك؟ ومعنى كل خيار في تصور حامليه وكيف تكون بداية تلمس الواقع التاريخي ومعنى المصطلحات.

مجريات الفتح «العربي الإسلامي». مناصرته ومقاومته. وقد ساهمت كتابات المرحوم إدمون رباط في إنارة العديد من وقائع هذه الفترة.

الحروب الصليبية أو حروب الفرنجة. والمواقف منها في الطوائف والمناطق: وبداية تلمس الوقائع التاريخية في كتابات أحمد حطيط، والياس القطار وجوليات الراسي وندوة خريف ٢٠١٠ في جامعة القديس يوسف، وغيرها من الكتابات.

الفترة المملوكية. والمواقف منها من أولها إلى آخرها: حسب الطوائف والتحولات التي فرزتها عند الموارنة والشيعة والعلويين و«الظنية» (سكان الضنية)- ونرى في مؤتمر جامعة البلمند عام ٢٠٠٥ عن الفترة المملوكية بداية تلمس لوقائع تاريخية متنوعة وقد سبقتها كتابات انطوان ضومط والياس القطار وغيرهما.

الفترة العثمانية.

- تجربة فخر الدين المعني والمواقف منها حسب الطوائف والمناطق.
- تجارب الشهابيين والمواقف منها: القرن الثامن عشر والتطورات في مختلف الطوائف (الشيعية، الدروز، الموارنة، الروم الأرثوذكس، والكاثوليك، الأرمن والسريان) وانتفاضات حكام الولايات وغيرهم.
- تغيرات القرن التاسع عشر: حملة نابليون وحكم محمد علي وابراهيم باشا، وازدياد نفوذ وتدخل مختلف الدول الأوروبية، حكم بشير الثاني، سقوط الإقطاع والتحولات الإقتصادية والمجتمعية والثقافية والصراعات الناتجة بين الدروز والمسحيين، نظام القائمقاميتين ثم نظامي المتصرفية والولايات.
- جبل عامل، البقاع، عكار، الضنية وطرابلس في الفترة العثمانية.

الفترة الانتدابية.

- إعلان دولة لبنان الكبير والمواقف منها حسب الطوائف والمناطق.
- ثورة ١٩٢٥ وامتداداتها في لبنان

- الاندماج التدريجي في الكيان الجديد والقوى التي كانت رافضة له: بين الدروزوالشيعة، والسنة، والأرثوذكس.
- الميثاق الوطني والعبور إلى الاستقلال.

الفترة الاستقلالية (١٩٤٣-١٩٧٥)

- مواقف مختلف الطوائف والمناطق منها: من اعتبارها الفترة الذهبية إلى اعتبارها فترة حرمان وهيمنة.

الحروب بين ١٩٧٥-١٩٩٠ والمواقف منها:

- من اعتبارها حرباً أهلية من اجل رفع «الهيمنة المارونية».
- إلى اعتبارها احتلالاً فلسطينياً- سورياً لاستعمال لبنان ساحة في الصراعات الإقليمية وتحالف سنة وشيعة ودروز وبعض المسيحيين مع هذه الإحتلالات من أجل الهيمنة على السلطة، ثم توطين الفلسطنيين في لبنان، وتحالف مسيحيين فترة مع السلطات السورية وفترة مع الإسرائيليين من أجل الدفاع عن أنفسهم ومناطقهم وموقعهم في السلطة.

فترة ١٩٩٠-٢٠٠٥: والمواقف منها:

- من اعتبارها تحقيقاً لسلطة الطوائف الإسلامية السنية خاصة ثم الشيعية والدرزية مع النتائج السياسية والاقتصادية لذلك.
- إلى اعتبارها هيمنة للطوائف الإسلامية وخاصة السنية بدعم سوري- سعودي- أميركي وتهميش المسيحيين في السلطة والإقتصاد.

هذا كم من التصورات المختلفة لتاريخ لبنان في فترات طويلة. اختلطت في هذه التصورات المعلومات التاريخية بالأوهام والميول الجماعية ومحاولات استعمال تاريخ قد يكون مزعوماً جزئياً لتبرير مواقف حالية. وتحتاج «تنقية الذاكرة الجماعية» إلى جهود كبيرة قد يكون مؤتمرنا هذا إحدى محطاتها.

ثانياً: تجربتي في تعليم التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للبنان والشرق العثماني كمساهمة متواضعة في إرساء وحدة مجتمعية تقر بالتنوع وتثمنه

تسنت لي الفرصة لتعليم مادة: «التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للبنان والبلدان العربية» في معهد الآداب العليا في بيروت التابع لجامعة ليون الثانية عام ١٩٧٤-١٩٧٥

ثم في معهد العلوم الإجتماعية – الجامعة اللبنانية – الفرع الثاني – بين ١٩٧٩ و١٩٨٨. وكانت هذه المادة تدرس آنذاك في السنة الأولى– قبل أن يقلصها البرنامج الجديد في التسعينات إلى مادة: «التطورات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان والبلدان العربية». وقد سبقت تجربتي التعليمية تجربة بحثية في تاريخ لبنان والسلطنة العثمانية في مجالات التاريخ الإقتصادي والإجتماعي والسياسي لسنوات عديدة.

لذلك ركزت تعليمي على الفترة العثمانية لأهمية تأثيرها على مجتمعنا واقتصادنا الحاليين.

وكانت فترة ١٩٧٤–١٩٨٨ فترة من التوتر السياسي والطائفي المعروف اثناء الحروب التي هزت لبنان بين ١٩٧٥ و١٩٩٠.

وسعيت من خلال تعليمي لتاريخ الاقتصاد والمجتمع إلى وصف وتحليل موضوعي ومتوازن في إطار المعطيات المتوافرة لدي آنذاك من مصادر شديدة التنوع والتجدد التدريجي.

شمل تعليمي كل مناطق لبنان وكذلك بعض محيطه وكل طوائفه وجماعاته لكي يرى كل الطلاب ماضيهم وماضي مناطقهم وطوائفهم في هذا التعليم مع عرض مختلف وجهات النظر وذلك بهدف تبريد الاحتقان الطائفي والمذهبي من أذهان الطالبات والطلاب والمساهمة في تنقية التصورات المسبقة الشائعة والأخطاء التاريخية العالقة بها أحياناً.

ركزت على أهم وقائع التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي. على سبيل المثال لا الحصر ركزت على الوقائع التالية:

١. نشاط الاقتصاد (البيع والشراء والإنتاج وتوزيع الثروة). يخلق روابط بين كل الناس مهما كانت دياناتهم وانتماءاتهم الإتنية على أرض معينة وهي عمليات يتعاون فيها الجميع، مع أمثلة عديدة ومتنوعة.

٢. التاريخ الاقتصادي والاجتماعي. يريك تنظيم المجتمع اقتصادياً وسياسياً:

أ. في الريف: نظام المقاطعجية والتيمار والولاة وتنوعهم، ووضع الفلاحين والرعاة والبدو وعشائرهم.

ب. في المدن: نظام «الطوائف المهنية» (corporations) وشيوخ «الطوائف المهنية».

ج. أحياناً وجود التقسيم الديني للعمل الاقتصادي مثلاً:

– الصناعات الغذائية أرجحية للمسلمين السنة: لماذا؟

- صناعة الصياغة: أرجحية للمسيحيين الروم والكاثوليك والأرمن واليهود: لماذا؟
- صناعة الصيرفة : أرجحية للمسيحيين الروم والكاثوليك والأرمن واليهود: لماذا؟
- التجارة مع الغرب: أرجحية لوسطاء مسيحيين من طوائف مختلفة: لماذا؟
- التجارة مع الشرق (القوافل): دور الأرمن: لماذا؟
- التجارة البحرية مع الشرق: دور التجار المسلمين سنة وشيعة: لماذا؟
- ملاكو الأراضي كانوا إجمالاً مسلمين سنة وشيعة ودروزاً ثم مسيحيين: لماذا؟
- وجود تنوع طائفي في عدد من المهن الصناعية والتجارية والزراعية

د. الاتفاقات التجارية بين السلطات المملوكية والعثمانية من جهة والقوى الغربية من جهة أخرى: نظام الامتيازات («التنازلات») والحمايات (فرنسا، إيطاليا، إنكلترا، إيران، روسيا، النمسا، هولندا). لماذا؟

إستنتاجات أولية وآفاق: لماذا تعليم التاريخ الاقتصادي والاجتماعي اللبناني والمشرقي يساهم في إرساء وحدة مجتمعية تقبل بالتنوع وتثمنه

أولاً. لأن هذا الجانب من التاريخ يسلط الضؤ على التعاون المديد بين الأهالي مهما كانت انتماءاتهم المناطقية والدينية والإثنية والقبلية في انتاج وتوزيع واستعمال الثروة التي تشكل جوهر النشاط الاقتصادي. ويسلط الضؤ على تنظيم هذه العمليات في المجتمع وعلاقتها بالنظام السياسي. وهذا الجانب من التاريخ يشير إلى أن فترات الصراعات بين الطوائف والأقوام والعشائر والمناطق كانت وجيزة وفترات التعاون الوطيد والعيش المشترك السلمي كانت القاعدة.

ثانياً. لأن هذا الجانب من التاريخ يسلط الضوء على وحدة الثقافة وتنوعها في آن في أكثر المجالات، ومعايشة السكان «للوحدة - التنوع»: التنوع المتأتي من الأديان، أو من اللغات، أو من المناطق أو من التنظيم المجتمعي: (طوائف مهنية، في المدن، عشائر في الأرياف)، أو من تأثير ثقافات مجاورة: تركية، فارسية، يونانية، هندية. ويسمح لنا أن نرى كيف كان جدودنا يعيشون هذا التنوع ضمن وحدة الثقافة العربية المشرقية.

ثالثاً. كما هناك ميل، برز خاصة في أقسام التاريخ في الجامعة اللبنانية للقيام بدراسات عن التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والسكاني والتربوي في قرى ومناطق من لبنان. وكذلك في الجمعيات العلمية التاريخية ومؤتمراتها والمؤتمرات التي تعقد عن تاريخ مختلف المناطق وخاصة لبنان الشمالي. وقد اغنى هذا النشاط العلمي المكتبة التاريخية اللبنانية وقد يشكل هذا الإغناء موضوعاً لبحوث مستقبلية له تأثيره المحتمل على تكوين وحدة مجتمعية تثمن التنوع.